



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.9, Issue 35 (2024), 15446- 15478

USRIJ Pvt. Lt

عنوان البحث

**دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي
للمملكة العربية السعودية**

**The Role of Small and Medium Enterprises in Increasing the Non-oil
Gross Domestic Product of the Kingdom of Saudi Arabia**

الباحثة: ايناس عبد الرحيم الدويري

Enas Abdulrahim Aldowiri

باحثة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية

enasaldowiri@gmail.com

أ. د. حاجه الإمام

Haga Elimam

استاذ الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية

ana.imam@yahoo.com



المخلص:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الغير نفطي وتعبئة الموارد المالية للأسر والأفراد، والقضاء على البطالة والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما انها تساهم في رفع الكفاءة والمهارات لتأهيل العاملين بها ليصبحوا أكثر تأهيلاً للعمل في المشاريع الكبيرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على طبيعة ومقومات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لاختبار فرضيات. وتوصلت الدراسة الى معنوية النموذج المقدر وقدرته على تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي الغير نفطي بنسبة 99%، كما وضحت النتائج وجود علاقة طردية بين كلا من معدل اجمالي تكوين راس المال، والانفاق الاستهلاكي الخاص وبين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي، ووجود علاقة عكسية بين كل من التغير في المخزون، وصافي الضرائب على المنتجات، واجمالي القروض الممنوحة من المؤسسات الحكومية وبين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي. واوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي في المجتمع بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي من اجل اقتصاد واعد ومزهر في المملكة العربية السعودية.

Abstract:

Small and medium enterprises play an important role in increasing non-oil gross domestic product, mobilizing financial resources for families and individuals, eliminating unemployment, and reducing the phenomenon of rural displacement. They also contribute to raising efficiency and skills to qualify their workers to become more qualified for work on large projects. The study used the descriptive analytical approach to identify the nature and components of small and medium enterprises, in addition to the econometric approach using an Auto-Regressive Distributed Lag model -ARDL to test hypotheses. The study reached the significance of the estimated model and its ability to explain changes in non-oil GDP at a rate of 99%. The results also revealed the existence of a direct relationship between the rate of gross capital formation, private consumer spending and non-oil GDP, as well as the existence of an inverse relationship between the change in inventory, net taxes on products, total loans granted by government institutions and non-oil GDP. The study recommended the need to increase awareness in society of the importance of small and medium enterprises and their role in achieving an increase in non-oil gross domestic product for the sake of a promising and prosperous economy in the Kingdom of Saudi Arabia.



الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي، البطالة، معدل تكوين رأس المال، المملكة العربية السعودية

Keywords: Small and Medium Enterprises, Non-Oil Gross Domestic Product, Unemployment, Large Projects, Kingdom of Saudi Arabia

١ - المقدمة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية؛ لاعتبارها أحد وسائل النمو الاقتصادي لتميزها بسرعة انشائها ودورها الفعال في زيادة الإنتاج الغير نفطي للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كذلك تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير الفرص الوظيفية وبالتالي تخفيض مستوى البطالة التي تعد أحد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أغلب المجتمعات في أنحاء العالم؛ مع الاخذ في الاعتبار الأهمية البالغة لهذه المشاريع في تطوير وتنمية المهارات وزيادة خبرات الشباب وتوفير فرص التدريب والتأهيل اللازمين لإدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة.

٢ - مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية؟
- ماهي المعايير المعتمدة في تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً للتصنيف في المملكة العربية السعودية؟
- ما أهم المعوقات التي قد تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال؟

• ماهي المبادرات التي تقدمها الحكومة السعودية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٣- فرضيات البحث:

استندت الدراسة على الفروض التالية:

- وجود علاقة طردية بين صافي الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- وجود علاقة عكسية بين صافي الضرائب على المنتجات والنتاج المحلي الإجمالي غير نفطي.
- وجود علاقة طردية بين معدل التغير في المخزون والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- وجود علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- وجود علاقة طردية بين معدل تكوين رأس المال الإجمالي والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- وجود علاقة طردية بين إجمالي القروض الممنوحة من المؤسسات الحكومية والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي.

٤- منهج البحث وإجراءاته:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث مكوناتها وتصنيفها ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المستمدة من المصادر الثانوية الممثلة في وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي، اما في الجانب التحليلي القياسي فقد تم استخدام سلاسل زمنية ممتدة من عام (١٩٩٨م - ٢٠٢٢م) لبيانات متغيرات الدراسة الممثلة في : الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي (GDP) كمتغير تابع، وكل من معدل إجمالي تكوين رأس المال (rtCF)، والانفاق الاستهلاكي الخاص (CSp)، وصافي الصادرات (nE)، والتغير في المخزون (Cis)، وصافي الضريبة على المنتجات (Tp)، واجمالي

القروض الحكومية (TGL) كمتغيرات مستقلة. وتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Auto-Regressive Distributed Lag – ARDL) لاختبار فرضيات الدراسة والتوصل الى نتائج تدعم الدراسة.

٥- حدود البحث:

- حدود موضوعية: تتمحور في دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- حدود زمنية: تمتد الدراسة م من عام (١٩٩٨م - ٢٠٢٢م).
- حدود مكانية: الدراسة اجريت في المملكة العربية السعودية.

٦- مصطلحات الدراسة:

• المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مصطلح واسع وأصبح شائعاً مؤخراً. يشمل هذا المصطلح الأنشطة التي يعمل فيها المالك لنفسه أو لصالح شركة صغيرة توظف عددًا معينًا من العمال. لا يقتصر المصطلح على المشاريع المقامة في القطاع الخاص وأصحابها وأصحاب الأعمال والموظفين، بل يشمل أيضًا التعاونيات ومجموعات الإنتاج المنزلي أو العائلي. ان تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة يختلف حتى في نفس البلد، كما يختلف تصنيف وتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بين البلدان فمنهم من يعتمد معيار واحد ومنهم من يعتمد أكثر من معيار للتصنيف. من بين المعايير الكمية المعتمدة لتصنيف حجم المشروع (عدد العمال، وحجم رأس المال أو مزيج من كليهما، ومعايير درجة التشتت، وحجم الأصول). من بين المعايير النوعية (المعايير القانونية والمعايير الإدارية والتنظيمية ونوع التقنية المستخدمة). (صايل، ٢٠١٨: ١٨٠)

• الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي

هي مجموعة السلع والخدمات التي يتم انتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتاحة خلال فترة زمنية محددة ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات المحددة للنشاط الاقتصادي حيث يحتوي على جميع قطاعات الاقتصاد كما يضمن جميع المشتريات من البضائع والخدمات المحلية من قبل جميع الشركات والافراد. بيانات ومعلومات الناتج المحلي الإجمالي ذات أهمية كبيرة في قياس الأداء الاقتصادي والتنبؤ بالمسار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وذلك لوضع سياسات اقتصادية ومالية تناسب المؤشر الاقتصادي للبلد. (باشا وعبد الرحيم، ٢٠١٣: ١٥٩-١٨٤)

• معدل تكوين رأس المال

يعتبر مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذا أهمية كبيرة كونه يشكل عاملاً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية فهو عامل مؤثر مقارنة بالعوامل الأخرى، حيث يحدد مستوى معدل النمو في الدخل القومي. ويتميز بقدرة عالية على التوسع من خلال البدء والتوسع المستمر في أعمال الاستثمار والادخار. وسوف تنعكس الزيادات في رأس المال في ارتفاع إنتاجية عناصر الانتاج الأخرى مثل الأرض والعمل، لذلك أعتبر حافز لمكاسب الإنتاجية، وتتركز حول المكافآت نتيجة لتضحية المدخرون بعدم استغلالهم للاستهلاك الحالي. (عقراوي واخر، ٢٠١٥: ٢١٤)

• البطالة

يُمكن تعريف الشخص العاطل عن العمل بحسب منظمة العمل الدولية بأنه كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، إذ لا يُمكن استخدام مصطلح البطالة للدلالة على الأشخاص العاطلين عن العمل فقط لأنهم لا يعملون، فقد يكونون أطفالاً، أو كباراً في السن، أو مرضى، أو عاجزين، أو متقاعدین. (زكي ، ١٩٩٨ : ١٥، ١٣)

٦ - ادبيات الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاهميتها للاقتصاد القومي، حيث ركزت دراسة (فرحان، ٢٠٠٣) التي كانت بعنوان " التمويل الإسلامي لأهم المشروعات الصغيرة: دراسة أهم مصادر التمويل " على التعرف على مصادر التمويل الإسلامي الملائمة للمشاريع الصغيرة ومعرفة المعوقات واسبابها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي وتوصلت الى إن قطاع المشروعات الصغيرة يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق عملية التنمية بمختلف مجالاتها في المجتمع، وذلك للأهمية البارزة التي يمثلها ذلك القطاع كأساس لعملية التنمية الشاملة، كما بينت الدراسة الى انه على الرغم من الأهمية التي يحظى بها في الدول العربية إلا أن ذلك الاهتمام لا يرقى إلى المستوى المرجو منه والذي يتناسب مع أهميته ودوره في عملية التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تصدر الدولة القوانين والتشريعات اللازمة وان توفر المؤسسات الكافية المتخصصة التي تكفل تقديم الدعم لهذا القطاع وضمان تنظيمه وتحقيق الحماية له.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تناولت دراسة (الأسرج، ٢٠٠٦) "مستقبل المشروعات الناشئة في مصر" وهدفت الى التعرف على مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الهيكل الصناعي في مصر والتحديات التي تواجه تنميتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن وذلك بمقارنة البيانات المقدمة من البنوك المصرية ومقارنتها ببيانات البنوك الأخرى من حيث سعر فائدة القرض من البنك للمشروعات الصغيرة وسعر فائدة قرض الصندوق الاجتماعي. وأهم ما توصلت اليه الدراسة ان القطاع الغير رسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي. كما اوصت الدراسة بالاهتمام بالدور الذي تلعبه جميع القوى الفعالة للتنمية في الاقتصاد المصري.

وحول ريادة الاعمال ساهمت دراسة (حمزاوي، ٢٠١٣) بعنوان "ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية" في تسليط الضوء على الخصائص المهمة التي تعبر عن واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب الاستقصاء. وتوصلت إلى عدة نتائج من أبرزها ضعف التمويل المالي اللازم لتنفيذ الأفكار المبدعة، وتعرض رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضغوط عمل شديدة وخصوصا في مرحلة التأسيس. كما أوصت الدراسة بأهمية دعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المالي المناسب الذي يجعلها تتطور، وزيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال، وإكساب رواد الأعمال الخبرة اللازمة لتشغيل وإدارة مشروعاتهم من قبل حاضنات الأعمال.

اما دراسة (النعيم، ٢٠١٥) التي كانت بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية: جهود المملكة العربية السعودية في تعضيدها ومساعدتها" فقد اهتمت بمعرفة الجمهور المقدمة من الحكومة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على واقع التمويل في مناطق المملكة العربية السعودية وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي. وقد أوصت الدراسة بإيلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال من خلال صياغة السياسات والقوانين والأنظمة الملائمة التي تشجع إقامة مثل هذه المشاريع باعتبارها روافد للتنمية، ولا بد من الأخذ في الاعتبار حقوق صغار المستثمرين من القروض وتخصيص صندوق اقتراض استثماري خاص من الدولة لتمويل صغار المستثمرين وبدون ضمانات او فوائد او تعقيدات.

كذلك بحثت دراسة (البنداري، ٢٠١٧) التي كانت بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها " عن التهديدات والفرص التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. وسبل معالجة المعوقات والرفع من

إسهامها في التنمية الاقتصادية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث الى وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وثقافية تقلل من مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وايضا دراسة (الهيني، ٢٠١٨) بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة -دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن"، التي هدفت إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة الرقابة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكفاءة اتخاذ القرارات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل القياسي باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية وتحسين كفاءة وظيفة التخطيط في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأن المعلومات المحاسبية تساعد في إعداد المعايير الكمية المعتمدة عند الإدارة وكذلك وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية وجودة الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأوصت الدراسة بالتطوير المستمر لنظم المعلومات المحاسبية وعقد دورات تدريبية لمدرء وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

اما دراسة (جبر، شذى، ٢٠١٩) بعنوان " دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق " فقد سلطت الضوء على عدد وكمية القروض الممنوحة من قبل وزارة العمل الى أصحاب المشاريع الصغيرة واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى حداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي، وضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة هذه المشروعات. ايضا تبين أن نسبة كبيرة من المشروعات قد عانت من قلة وجود الايدي العاملة والفنية المدربة. وقد اوصت الدراسة بضرورة استمرار الدعم المستمر من قبل الدولة وضرورة تشريع الدولة لتشريعات خاصة لمراقبة المؤسسات التي تقوم بعملية الإقراض، وتشجيع الجامعات والمعاهد للقيام بالأبحاث المتعلقة بالمشاريع الصغيرة.

وفي ذات السياق هدفت دراسة (القاسمي، ٢٠٢٠) بعنوان "دور المنشآت المتوسطة والصغيرة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تعزيزاً للأمن الاقتصادي" لمعرفة مفهوم التحليل الاستراتيجي لدى ملاك المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية ومعرفة اهم أدوات التحليل الاستراتيجي في المشاريع ووضع نموذج مبسط استراتيجي لقيام المنشآت باستخدامه للمساهمة في إنجاح المشروع الصغير أو المتوسط. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى أن كثير من أفراد الدراسة غير مدركين لطبيعة التحليل الداخلي للمنشأة أو لأهم نقاط القوة والضعف لدى منشآتهم أو الموارد أو الصناعة ولا يمتلكون قواعد بيانات للعملاء أو المنافسين ولا تشكل التأثيرات الخارجية خطراً عليهم. وأن استخدام أفراد الدراسة لأدوات التحليل الإستراتيجي يعتبر ضعيف جداً ويجب تقويته وتدريبهم على الاستخدام.

تناولت كذلك دراسة (القضاة، ٢٠٢٠) بعنوان "ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة" دور ريادة الأعمال لتطوير المشاريع الصغيرة ومدى أهميتها للحد من البطالة والفقر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود اثار مباشرة وغير مباشرة للمشاريع الصغيرة على البطالة لان معظم المشاريع الصغيرة تندرج تحت المشاريع كثيفة العمل وان المشاريع الصغيرة ماهي الا نقاط تدريب وخبرة للأيدي العاملة.

كذلك اهتمت دراسة (منصور، ٢٠٢٠) بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية ٢٠٣٠م" بتحليل أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وواقع هذه المشروعات في المملكة العربية السعودية، تم اتباع المنهج التطبيقي وايضا المنهج المقارن لإجراء المقارنات من خلال دراسة وتحليل الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ومقارنته بالوضع

العالمي وتحديد أوجه الاستفادة منها. واستعراض تجارب الدول الأخرى واستخلاص الدروس المستفادة منها. كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي والذي يهدف لقياس الظواهر والمتغيرات الاقتصادية. وتوصل البحث إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف الرؤية منها الحصول على التمويل إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة ٥% من إجمالي التمويل في المملكة. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية. ويوصي الباحث صناع القرار وذوي الاهتمام من رواد الأعمال داخل المملكة بالتغلب على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال من خلال تقديم الدعم الكافي لهم سواءً الدعم المادي أو اللوجستي أو الائتين معاً، والعمل على إنشاء صندوق مالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد منخفضة، ومشاركة الصندوق بنسب معينة من الأرباح السنوية خلال فترة محددة.

كما هدفت دراسة (دهشان، ٢٠٢١) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر" إلى بيان طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأنواعها في التنمية الاقتصادية مع تحليل أثارها الاقتصادية بعرض تقارير رسمية وواقعية بالأرقام، ومدى قدرة هذه المشروعات في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة ومحاربة الفقر. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحديات كثيرة تواجه التجارة الخارجية بسبب العولمة. لذا لابد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التغلب على التحديات والقيام بتطوير المهارات وتدريب العاملين بشكل أفضل والاستفادة من التكنولوجيا. كما وصى الباحث بنشر الوعي بأهمية المشروعات وتغيير ثقافة العيب لدى الكثير، والعمل على توفير التمويل المختلف للمشروعات وتوفير البيانات والإحصاءات للمشاريع والاهتمام بالتعليم المهني لمواكبة السوق والاهتمام بالمرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالسياسات الصناعية، فقد هدفت دراسة (الدلفي، ٢٠٢١) بعنوان " دور السياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣" بشكل رئيسي الى بحث دور السياسة الصناعية في تنمية وتطور المشاريع الصغيرة، وتشخيص أهم حوافز المؤسسة والمالية، والإدارية والتنظيمية. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي. واستنتجت الدراسة ان السياسة الصناعية لم تسهم بشكل كبير في تنمية المشاريع الصغيرة كما عانت المشاريع الصغيرة من ضعف الاهتمام مقارنة باسهم ودور المشاريع الكبيرة. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق التكامل الاستراتيجي بين السياسة الصناعية مع بقية السياسات الاقتصادية، وضرورة انشاء هيئة مختصة مسؤوليتها تقديم الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة.

وركزت دراسة (صالح واخرون، ٢٠٢٢) بعنوان " دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في تمويل المشاريع الصغيرة لزيادة الإنتاج- دراسة ميدانية على المؤسسات المالية وأصحاب المشاريع الصغيرة " على تسليط الضوء للتخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج كمصلح جديد للتنمية المستدامة ومعرفة ما هو دوره وبيان دور المشاريع الصغيرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية. تم تطبيق الدراسة في السودان على كل المؤسسات التمويلية ونوافذ البنوك والمصارف وريادة الأعمال وتم اختيار عينة عشوائية من المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة وتم تحليل نتائج الاستبيان بواسطة SPSS. وتوصلت الدراسة الى أن تمويل المشاريع الصغيرة في المؤسسات التمويلية في السودان يقوم بالتخطيط الاستراتيجي، ويلاحظ بأن هناك أثر غير مباشر للتخطيط الاستراتيجي في زيادة الإنتاج والإنتاجية وهو التركيز على استدامة تمويل المشاريع. كما اوصت الدراسة بالاهتمام بالمشاريع الصغيرة لأنها تمثل مشاريع ريادية تعمل على خلق الفرص الوظيفية في المجتمع، وانه على المؤسسات التمويلية تمويل المشاريع على أساس التخطيط الاستراتيجي.

مما تقدم نجد انه على الرغم من تعدد الدراسات التي سلطت الضوء على دراسة الاثر الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن اغلب تلك الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي واستخدام اداة الاستبيان او دراسة الحالة ونحوها. بينما تميزت الدراسة الحالية باتباع المنهج الوصفي التحليلي، بالاضافة الى اتباع المنهج القياسي وذلك باستخدام عدد من المتغيرات لدراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية.

٧- المحتوى النظري للبحث:

١-٧ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

في الآونة الاخيرة اهتمت المملكة العربية السعودية بتنويع مصادر الدخل من خلال إطلاقها لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف بشكل أساسي للتقليل من الاعتماد على النفط وتوسيع القاعدة الانتاجية والاهتمام بالقطاع الصناعي وزيادة المنتجات الموجهة للتصدير للخارج. ومن ثم زاد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢-٧ تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: (منشآت، ٢٠٢٣)

حسب الهيئة العامة للمنشآت، يتم التصنيف على أربعة مستويات حسب عدد العمال وحسب حجم الإيرادات كالتالي:

أ- تصنف حسب عدد العمال الى ما يلي:

- المشاريع متناهية الصغر: من موظف واحد ويصل الى ٥ موظفين.
- المشاريع الصغيرة: يكون عدد الموظفين من ٦ موظفين ويصل إلى ٤٩ موظف/ موظفة.
- المشاريع المتوسطة: يكون عدد موظفيها أكثر من ٥٠ موظف/ة ويصل إلى ٢٤٩ موظف/ة.
- المشاريع الكبيرة: يكون عدد موظفيها أكثر من ٢٤٩.

ب- أيضا تصنف حسب حجم الإيراد الى التالي:

- المشاريع المتناهية الصغر: إجمالي إيراداتها لا تتجاوز ٣ مليون ريال سعودي.
- المشاريع صغيرة: إجمالي إيراداتها يتراوح من ٣ إلى ٤٠ مليون ريال سعودي.
- المشاريع المتوسطة: إجمالي إيراداتها يتراوح بين ٤٠ - ٢٠٠ مليون ريال سعودي
- المشاريع الكبيرة: إجمالي إيراداتها أكثر من ٢٠٠ مليون ريال سعودي.

٣-٧ دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

بشكل عام تستند المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الأنشطة الاقتصادية كثيفة عنصر العمل وبالتالي فهي تخلق بطبيعتها فرص وظيفية وتساهم مساهمة ايجابية في تنمية الاقتصاد الوطني. ويمكن توضيح دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية فيما يلي: -

- تحد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الفقر لأنها تعتمد على الإنتاج المكتف لعنصر العمل وهذا يساهم في التقليل من مشكلة البطالة وزيادة نسبة التوطين وتحسين دخل الفرد في المملكة العربية السعودية.
- تمتاز المشاريع الصغيرة بإنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبيرة؛ لذلك تقوم بالربط بين المشروعات الصغيرة والمشاريع الكبيرة كما تربط مختلف القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض وهذا يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي ويمكن أن يؤدي الى زيادة الصادرات ايضاً.
- تلعب المشاريع الصغيرة المقامة في الريف أو المدن الصغيرة أهمية بالغة في اعادة توزيع الدخل من الجانب الوظيفي، والجانب الإقليمي وذلك لأن التقدم والتطور الذي حدث في المدن الحضرية كان على حساب المناطق

الريفية مما أدى إلى تدهور الدخل والأجور فيها؛ لذلك يؤدي انتشار المشاريع الصغيرة وزيادة أعدادها إلى إعادة توزيع الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ويخفف من عدم التوازن في توزيع الدخل بينهما.

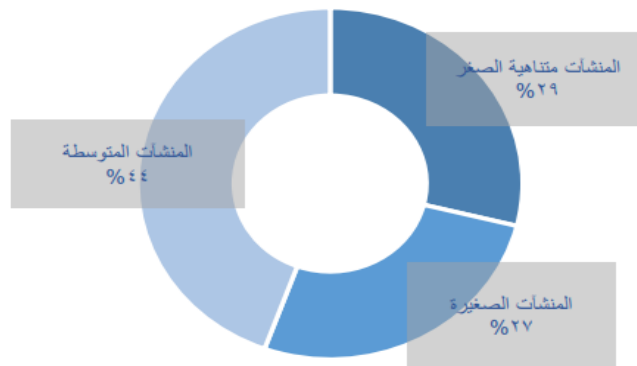
• تخلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة القدرات والمهارات الإدارية والفنية وهذا ما يزيد الخبرة والتدريب، فهي تعتبر مراكز للتدريب ورفع مهارة عنصر العمل بالإضافة لتزويدها المشروعات الكبيرة بالعمالة اللازمة.

• تساهم المشاريع الصغيرة في تنوع القاعدة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية كما ان انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٧-٤ واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

اجرت الهيئة العامة للإحصاء دراسة إحصائية مقارنة بين إيرادات كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٠ م وعام ٢٠٢١ م لمعرفة الاتجاه العام للمشروعات متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكانت النتائج كالتالي:

٧-٣-١ الإيرادات التشغيلية للمشاريع في المملكة العربية السعودية:



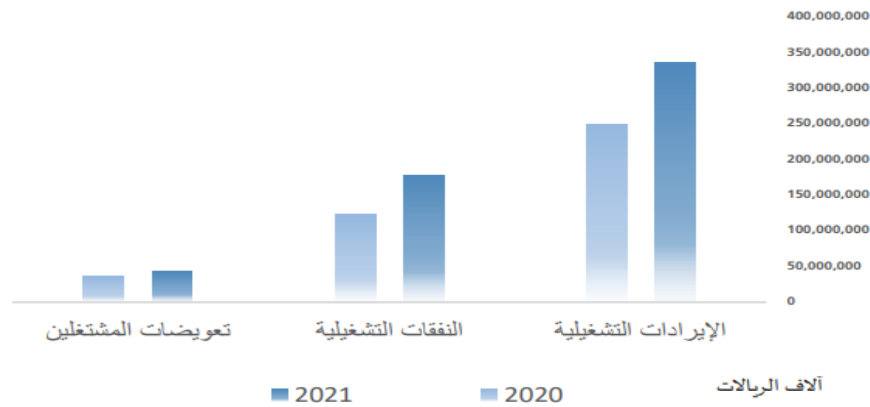
شكل رقم (١): نسب الإيرادات التشغيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر لعام ٢٠٢١ م

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، تقارير عام ٢٠٢١ م

وفقا للمعلومات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المتناهية في الصغر، يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة إيرادات تشغيلية كانت للمشاريع المتوسطة حيث بلغت حوالي ٤٤% مقارنة بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كما هو مبين في الشكل اعلاه، ويليهما المشاريع متناهية الصغر التي تعادل نسبتها ٢٩% من الإيرادات التشغيلية واخيرا تأتي نسبة إيرادات المشاريع الصغيرة والتي بلغت حوالي ٢٧%. مع الاخذ في الاعتبار ان للإيرادات التشغيلية تتمثل في العمليات التجارية للعمل الأساسي للمشروع وتعتبر الجزء الأكبر من ربح المشروع أو إيراداته

لارتباطها بالدخل الرئيسي للمشروع. (الهيئة العامة للإحصاء، مسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢١)

٢-٣-٧ المشاريع الصغيرة:



شكل رقم (٢): الإيرادات التشغيلية للمشاريع الصغيرة لعام ٢٠٢١ م مقارنة بعام ٢٠٢٠ م.

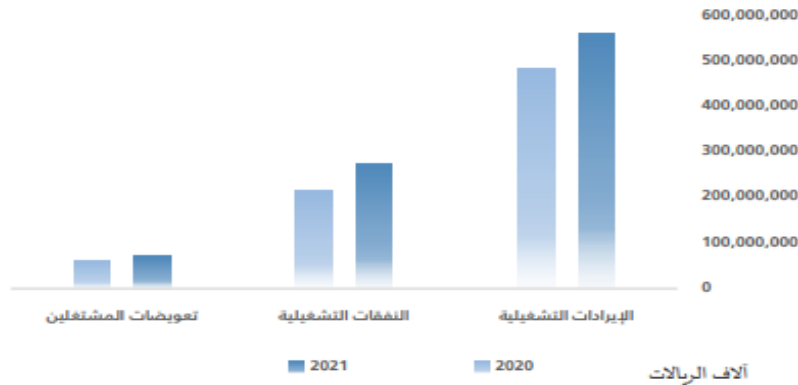
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، تقارير عام ٢٠٢١ م

يوضح الشكل السابق ارتفاع إيرادات التشغيل للمشاريع الصغيرة بنسبة ٣٥% في عام ٢٠٢١ م عن عام ٢٠٢٠ م. فنلاحظ الارتفاع في تجارة التجزئة وتجارة الجملة بنسبة ٤٤% مقارنة بالعام السابق لعام ٢٠٢١ م، أما الأنشطة الصناعية التحويلية التي سجلت أعلى قيمة من الأنشطة التجارية الأخرى فقد بلغ إجمالي إيرادات النشاط التشغيلي للمشاريع الصغيرة

٣٣٧,٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢١م، وكذلك زادت أنشطة التخزين والنقل بنسبة ٧٦% مقارنة بعام ٢٠٢٠م. أما فيما يخص بالنفقات التشغيلية فقد زادت في عام ٢٠٢١م في المشاريع الصغيرة حتى وصلت قيمتها ١٧٨,٤ مليار ريال سعودي وهذه الزيادة تعادل زيادة بنسبة ٤٥% عن عام ٢٠٢٠م. وكذلك الأمر لتعويضات المشتغلين (من ٦ إلى ٤٩مشتغل لكل مشروع) فقد بلغت تعويضاتهم قيمة ٤٣ مليار ريال سعودي وبمقارنتها بعام ٢٠٢٠/ نجد انها زادت بنسبة ٢٠%. (موقع

الهيئة العام للإحصاء، مسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢١).

٣-٣-٧ المشاريع المتوسطة:



شكل رقم (٣): إحصائيات المشاريع المتوسطة لعام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، تقارير عام ٢٠٢١م

من الشكل رقم (٣) يمكن الاستنتاج انه خلال الفترة بين عام ٢٠٢٠م وعام ٢٠٢١م ارتفعت الإيرادات التشغيلية للمشاريع المتوسطة بمقدار ١٦% حيث بلغت ٥٦٢,٦ مليار ريال سعودي، وايضا يلاحظ ان المشاريع المتوسطة تعافت من جائحة كورونا (COVID-19) التي اصابت المملكة العربية السعودية ويعود ذلك لإيرادات الأنشطة الصناعية التحويلية والأنشطة الترفيهية والفنون وكذلك أنشطة تجارة التجزئة والجملة، ونشاط المطاعم. اما من ناحية النفقات التشغيلية للمشاريع المتوسطة فقد زادت بنسبة ٢٨% مقارنة بعام ٢٠٢٠م بما يعادل ٢٧٥,١ مليار ريال سعودي. وقد شكلت النفقات الاكثر لأنشطة الصناعات التحويلية وتجارة التجزئة وتجارة الجملة ونشاط التشييد. اما فيما يخص جانب تعويضات المشتغلين وهم



من (٥٠-٢٤٩ مشغل) فبرزت أنشطة الصناعات التحويلية ونشاط التشييد ونشاط تجارة التجزئة والجملة فكانت قيمتها تعادل باقي الأنشطة الاقتصادية لضخامتها واحتوائها على أعداد كبيرة من المشغلين، فقد بلغ إجمالي قيمة تعويض المشغلين ٧٠,٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م. (موقع الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢١).

٧-٤ مبادرات المملكة العربية السعودية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أطلقت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦م رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتنويع اقتصادها وتغيير طبيعتها

المعتمدة على النفط، وهي رؤية رائدة لتحول هيكلي ومستقبل زاهر وتميز للجيل الصاعد في المملكة العربية السعودية. وقامت بالعديد من المبادرات لمساندة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

• منصة منشآت:

انشأت منصة (منشآت) وأطلقت في أكتوبر ٢٠١٨ وهي منصة إلكترونية موحدة ومتكاملة تشارك فيها العديد من الوزارات منها: وزارة التجارة، ووزارة التجارة والاستثمار، والمركز السعودي للأعمال وغيرها بهدف دعم وتطوير وتدريب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة. وتقدم المنصة العديد من الخدمات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها على سبيل المثال لا الحصر: أنها تربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمشاريع الكبيرة وتقدم الاستشارات اللازمة لأصحاب المشاريع حسب المنطقة التي تم إنشاء المشروع فيها وايضا يتم إصدار التراخيص. (منشآت، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢٣)

• مشروع (بادر):

في عام ٢٠٠٧ م تم إنشاء مشروع (بادر) كأحد خطط مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ويهدف بادر لتطوير وتنمية ودعم عملية قيادة الأعمال التكنولوجية وكذلك الحاضنات في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية

بشكل فعال حيث تشمل تشغيل وإدارة ٨ حاضنات في ٧ مناطق بالمملكة العربية السعودية، وايضا تدعم مبادرات السياسة الاستراتيجية المطبقة في مجال ريادة الأعمال والحاضنات العاملة مع الجهات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص. (برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية، BIAC، ٢٠٢٣)

• صندوق تنمية الموارد البشرية:

يهدف صندوق تنمية الموارد البشرية إلى توظيف الوظائف في القطاع الخاص، ويعتبر أحد اليات المملكة العربية السعودية للمساعدة في توفير الوظائف للسعوديين المؤهلين ويتم ذلك من خلال تمكين كلا الجنسين الذكور والاناث من امتلاك المعرفة والمهارة لتشغيل الوظائف الشاغرة حتى يكون في مستوى التحدي للوصول للهدف الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية. (موقع صندوق تنمية الموارد البشرية، ٢٠٢٣) ايضا يدعم صندوق تنمية الموارد البشرية أصحاب المشاريع في أول سنتين من إقامة المشروع بتكفله صرف الرواتب مما يصل إلى ٧٥% أي ما يقارب قيمة ٢٠٠٠ ريال من الراتب يتحمله الصندوق وهذا ما يقلل الأعباء على أصحاب المشاريع الحديثة. (العميري، ٢٠١٦: ١٥٠)

٧-٥ مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء صناديق تمويلية لدعم وتشجيع انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما قامت البنوك ايضا بمنح القروض للاستثمارات الصغيرة، نذكر منها ما يلي:

• صندوق المئوية:

مؤسسة غير ربحية مستقلة تأسست عام ١٤٢٥هـ وسميت بالمئوية لأن الفكرة جاءت في فترة احتفال المملكة العربية السعودية بمرور ١٠٠ عام على تأسيسها على يد الملك عبد العزيز ، وقد كانت فكرة الصندوق أن يكون داعم حقيقي للقاعدة الاقتصادية في الوطن لتحفيز المبادرات لصغار المستثمرين في التجارة، دعماً لبداية إنشاء مشاريعهم

الصغيرة. أكثر ما شجع الفكرة انه في تلك الفترة تناقص الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتم البحث من قبل المختصين على البرامج التي تقوم بالدعم والمساندة تم تطبيقها على دول أخرى فوق اختيار اللجنة على البرنامج المطبق في بريطانيا والذي اثبت نجاحه في ٤٠ دولة وهو " برنامج دعم شباب الأعمال الدولية. (العميري، ٢٠١٦: ١٥٠) يهدف صندوق المئوية إلى تمكين الجيل الصاعد بأن يصبحوا موفري وظائف بدلا من الباحثين عنها ويكون ذلك من خلال: التمويل والتسهيل والإرشاد لاقامة المشاريع الخاصة. وذلك بتقديم قروض تمويلية تكون بصيغة القرض الحسن أي بدون فوائد ويمكن أي يكون تمويل كلي أو جزئي يتراوح مقداره ما بين ٥٠ ألف ريال سعودي الى ٢٠٠ ألف ريال سعودي. (الموقع الإلكتروني لصندوق المئوية، ٢٠٢٣)

• برنامج آفاق:

برنامج يقدمه صندوق التنمية الصناعية السعودية لدعم وتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات التي يدعمها الصندوق من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات اللوجستية وقطاع الطاقة وقطاع التعدين. ويمتاز البرنامج بالتدريب المطور للمهارات لتطوير المشروع، وتقديم الإرشاد في جميع الجوانب مثل القانونية والتمويلية، والتسويقية، والهندسية، والمحاسبية. وكذلك تقديم دراسات الجدوى والمشورة، كما يمتاز البرنامج بربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشبكة المستثمرين. (موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي، ٢٠٢٣)

• بنك التنمية الاجتماعية:

برزت مساهمة بنك التنمية الاجتماعية (بنك التسليف سابقا) في ضوء رؤية ٢٠٣٠ لزيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة في زيادة الناتج القومي للاقتصاد الوطني. لذلك هدف البنك لتحقيق التمكين

الشامل والمستديم للتنمية الاقتصادية ولمجتمع منتج وحيوي وذلك بعرض الخيارات التمويلية التي تناسب مرحلة المشروع وحجمه على النحو التالي: - (موقع بنك التنمية الاجتماعية، ٢٠٢٣)

- التمويل لمشاريع الناشئة: يستهدف المشاريع الحديثة بقيمة تمويل تصل إلى ٣٠٠ ألف ريال سعودي.
- لتمويل لمشاريع التميز: تمويل للمشاريع الجديدة أو التي لا يتجاوز عمرها منذ الإنشاء ٣ سنوات وتصل قيمة تمويلها إلى ٤ ملايين ريال سعودي.
- تمويل الامتياز التجاري: بهدف تطوير المشاريع بقيمة تمويل تصل حتى ٤ مليون ريال سعودي.
- تمويل التقنيات الناشئة: بهدف تمويل المشاريع الرقمية والتقنية و تصل قيمة تمويله ٤ ملايين ريال سعودي.
- تمويل مشاريع رواد الأعمال: بهدف تمويل التكاليف التشغيلية والأصول للمشاريع التجارية الحديثة بقيمة تمويل تصل حتى ٥٠٠ ألف ريال سعودي.

٦-٧ الإطار العملي والتحليلي القياسي لمتغيرات البحث:

١-٦-٧ صياغة النموذج القياسي:

نموذج الدراسة القياسي تكون من الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي (GDP) كمتغير تابع، بينما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في كلا من معدل إجمالي تكوين رأس المال (rtCF)، والانفاق الاستهلاكي الخاص (CSp)، وصافي الصادرات (nE)، والتغير في المخزون (Cis)، وصافي الضريبة على المنتجات (Tp)، وإجمالي القروض (TGL)، ومن ثم يمكن صياغة النموذج القياسي لمتغيرات الدراسة كما يلي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 (rtCF) + \beta_2 (CSp) + \beta_3 (nE) + \beta_4 (Cis) + \beta_5 (Tp) + \beta_6 (TGL) + u$$

حيث تشير u الى حد الخطأ العشوائي.

جدول رقم (١): تقدير نموذج الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.719819	0.171484	4.197592	0.0023
RTCF	990.7163	406.4925	2.437231	0.0375
RTCF(-1)	601.0642	586.8732	1.024181	0.3325
RTCF(-2)	-1592.350	476.7520	-3.339997	0.0087
CSP	1.319100	0.205287	6.425650	0.0001
CSP(-1)	-0.605258	0.132398	-4.571491	0.0013
NE	-0.031258	0.034022	-0.918766	0.3822
NE(-1)	-0.042694	0.021352	-1.999544	0.0766
NE(-2)	0.058168	0.024061	2.417493	0.0388
CIS	-0.626736	0.156452	-4.005938	0.0031
CIS(-1)	0.079775	0.295962	0.269546	0.7936
CIS(-2)	0.689504	0.394953	1.745788	0.1148
TP	-2.274228	0.431505	-5.270455	0.0005
TP(-1)	1.190050	0.266384	4.467422	0.0016
TGL_	-2.592711	0.754270	-3.437377	0.0074
C	165799.5	41871.27	3.959744	0.0033
R-squared	0.999611	Mean dependent var		802067.2
Adjusted R-squared	0.998962	S.D. dependent var		344105.6
S.E. of regression	11087.02	Akaike info criterion		21.72329
Sum squared resid	1.11E+09	Schwarz criterion		22.50337
Log likelihood	-255.5411	Hannan-Quinn criter.		21.93965
F-statistic	1540.653	Durbin-Watson stat		2.307416
Prob(F-statistic)	0.000000			

نستنتج من الجدول اعلاه ما يلي :

• معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية لاختبار F 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية المسموح بها ٥%

مما يدل على ان النموذج معنوي.

- ان معامل التحديد المعدل = ٠,٩٩٩ وهذا يعنى ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة في كلا من معدل إجمالي تكوين رأس المال، والانفاق الاستهلاكي الخاص، وصافي الصادرات، والتغير في المخزون، وصافي الضريبة على المنتجات، واجمالي القروض قادرة على تفسير حوالي ٩٩,٩% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي.
- توضح النتائج أيضا ان هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي ومعدل إجمالي تكوين رأس المال حيث بلغت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٠٣٧٥ وهي اقل من ٥ %
- هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي والانفاق الاستهلاكي الخاص حيث بلغت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٠٠٠١ وهي اقل من ٥ %
- عدم وجود تأثير معنوي لصافي الصادرات على الناتج القومي الإجمالي الغير نفطي خلال نفس الفترة الزمنية، ولكن هناك تأثير إيجابي لصافي الصادرات بفترتي تباطؤ على الناتج القومي الإجمالي وهو ما يعني ان صافي الصادرات للعام الحالي تؤثر ايجابيا على الناتج القومي الإجمالي بعد سنتين.
- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي والتغير في المخزون حيث بلغت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٠٠٣١ وهي اقل من ٥ %
- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي وصافي الضريبة على المنتجات حيث بلغت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٠٠٠٥ وهي اقل من ٥ %
- هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي واجمالي القروض حيث بلغت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٠٠٧٤ وهي اقل من ٥ %

٧-٦-٣ التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للنموذج المقدر

جدول رقم (٢): التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للنموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RTCF)	990.7163	213.7242	4.635490	0.0012
D(RTCF(-1))	1592.350	215.4100	7.392183	0.0000
D(CSP)	1.319100	0.058032	22.73048	0.0000
D(NE)	-0.031258	0.013276	-2.354453	0.0430
D(NE(-1))	-0.058168	0.011675	-4.982258	0.0008
D(CIS)	-0.626736	0.076862	-8.154000	0.0000
D(CIS(-1))	-0.689504	0.151885	-4.539633	0.0014
D(TP)	-2.274228	0.167315	-13.59252	0.0000
CointEq(-1)*	-0.280181	0.031173	-8.987809	0.0000
R-squared	0.957068	Mean dependent var		39549.84
Adjusted R-squared	0.935602	S.D. dependent var		32767.17
S.E. of regression	8315.265	Akaike info criterion		21.16329
Sum squared resid	1.11E+09	Schwarz criterion		21.60208
Log likelihood	-255.5411	Hannan-Quinn criter.		21.28499
Durbin-Watson stat	2.307416			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.679894	10%	1.99	2.94
k		5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

يوضح الجدول رقم (٢) اعلاه ان قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ودالة احصائيا عند مستوي ٥% مما يعني وجود علاقة قصيرة الاجل للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في كلا من معدل إجمالي تكوين رأس المال، والانفاق الاستهلاكي الخاص، وصافي الصادرات، والتغير في المخزون، وصافي الضريبة على المنتجات، واجمالي القروض، على الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي (المتغير التابع) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٢٢. كما تشير قيمة CointEq (-1) الى قدرة النموذج على العودة الى التوازن بعد حصول أي خلل او اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية حيث تبين قيمة وإشارة CointEq (-1) سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الاجل القصير الى التوازن

بالأجل الطويل، والقيمة الدلالية الخاصة بها ٠,٠٠٠ اقل من ٥% مما تثبت استقرارا بالنموذج من ناحية، كما ان هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة بالنموذج من ناحية اخري.ايضا نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير نظمي كمتغير تابع تتعدل نحو قيمته التوازنيه في كل فترة زمنية بنسبة ٢٨,٠١% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة الزمنية السابقة، أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية القصيرة t-1 عن قيمته التوازنيه في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل ٢٨,٠١% من هذا الانحراف بالفترة الزمنية t. وعليه فان الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ثلاث سنوات ونصف تقريبا من خلال هذا النموذج الذي يبين فعالية المتغيرات المستقلة للتعديل تجاه قيمته التوازنيه ، أي بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير احدى المتغيرات المستقلة كمعدل إجمالي تكوين رأس المال، او الانفاق الاستهلاكي الخاص، او صافي الصادرات، او التغير في المخزون، او صافي الضريبة على المنتجات، او اجمالي القروض. كما يوضح الجدول أيضا ان القيمة المحسوبة لاختبار الحدود ٥,٦٨ هي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية ٥% مما يعنى وجود علاقة طويلة الاجل للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في كلا من معدل إجمالي تكوين رأس المال، الانفاق الاستهلاكي الخاص، وصافي الصادرات، والتغير في المخزون، وصافي الضريبة على المنتجات، واجمالي القروض على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.239524	Prob. F(2,7)	0.7932
Obs*R-squared	1.601301	Prob. Chi-Square(2)	0.4490

الجدول رقم (٣) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

٧-٦-٤ الكشف عن مشاكل النموذج المقدر:

٧-٦-٤-١ مشكلة الارتباط الذاتي:

توضح النتائج في الجدول (٣) ان قيمة ديرين واتسون ٢,٣١ وهي تقرب من ٢ مما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء النموذج المقدر، بإجراء اختبار Breusch-Godfrey Test حيث كانت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٧٩٣٢ وهي أكبر من ٥% وقد أكدت الاختبار داربون واتسن مما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بأخطاء التقدير.

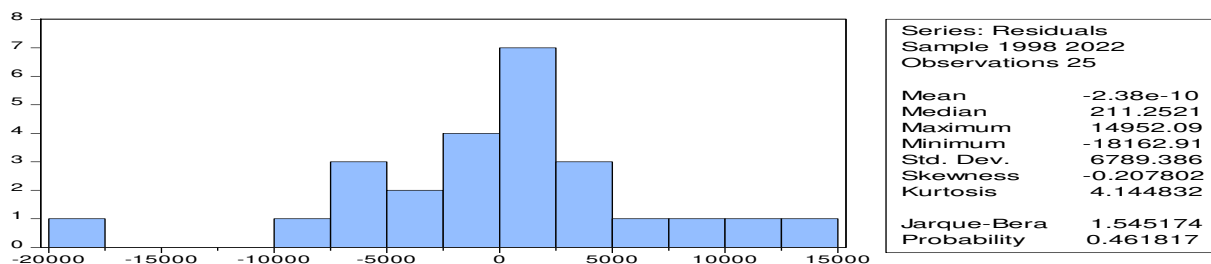
٧-٦-٤-٢ مشكلة عدم تجانس التباين

لقياس تجانس التباين تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وكانت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٩٨١٣ أكبر من ٥% مما يعنى عدم وجود مشكلة تجانس التباين بالتقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الكشف عن تجانس التباين

F-statistic	0.297833	Prob. F(15,9)	0.9813
Obs*R-squared	8.293110	Prob. Chi-Square(15)	0.9115
Scaled explained SS	1.690012	Prob. Chi-Square(15)	1.0000

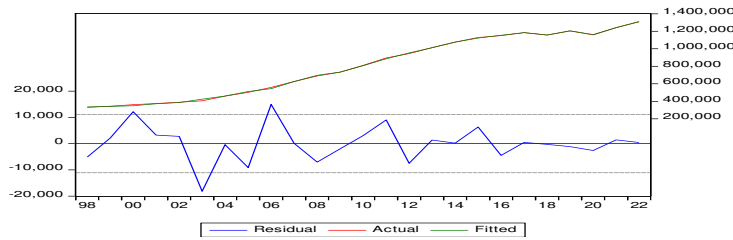
٧-٦-٤-٣ مشكلة أخطاء التقدير



شكل رقم (٤): المدرج التكراري لأخطاء النموذج المقدر

للتحقق من تبعية أخطاء التقدير للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Jarque-Bera حيث يشير الفرض العدمي الى ان أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت القيمة الدلالية للاختبار ٠,٤٦٢ وهي أكبر من ٥% مما يعنى انه لا

يوجد دليل كافي لرفض الفرض العدمي. وهذا يعنى ان أخطاء التقدير تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة ثقة ٩٥%، كما هو موضح بالشكل (٤) اعلاه والذي يمثل المدرج التكراري لأخطاء النموذج المقدر.



شكل رقم (٥) منحنى الاستقرار الهيكلي

كما يعبر المنحنى السابق عن الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، حيث يظهر الرسم اقتراب القيم المقدره fitted للنموذج من القيم الحقيقية Actual، كما ان خطأ التقدير للنموذج Residual يبتعد عن القيم المقدره والحقيقة وهذا يعد دليلا على جودة النموذج المقدر. ويمكن أن يكون السبب الرئيسي لظهور الرسم بهذا الشكل أن السلسلة الزمنية ليست طويلة بالقدر الكافي.

٨- مناقشة النتائج:

توصلت الدراسة الى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة معدلات الناتج المحلي للدولة ولأهميتها البالغة في التنمية الاجتماعية لمساهمتها في رفع نسبة التوطين التي تحد بدورها من مشاكل البطالة في المملكة العربية السعودية. ايضا تبين انها تزيد من معدلات الإنتاج في المناطق الريفية في المملكة العربية السعودية ومن ثم تحسن مستوى المعيشة بزيادة دخل الفرد بالإضافة الى دورها في تحسين توزيع الدخل بين المناطق الحضرية والريفية. ايضا تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين مهارات الأفراد بزيادة كفاءاتهم وتأهيلهم للمشاركة في المشاريع الكبيرة وتحقيق مستوى انتاج أفضل ليصبح الإنتاج المحلي قادر على التصدير. وقد بادرت المملكة العربية السعودية لتحسين اقتصادها من خلال

تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقامت بمساندتها من خلال إقامة عدة منصات ومراكز لدعمها بجانب انشاء صناديق لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها لضمان استمرارها بشكل أفضل.

واستنادا الى التحليل القياسي لمتغيرات النموذج المقدر، بلغت القيمة الدالية لاختبار $F 0.000$ وهي اقل من مستوي المعنوية ٥% مما يدل على ان النموذج معنوي. وافادت قيمة معامل التحديد المعدل ٠,٩٩٩ ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة في كلا من معدل إجمالي تكوين رأس المال، والانفاق الاستهلاكي الخاص، وصافي الصادرات، والتغير في المخزون، وصافي الضريبة على المنتجات، وإجمالي القروض قادرة على تفسير حوالي ٩٩,٩% من التغيرات الموجودة بالنتائج المحلي الإجمالي غير نفطي. كذلك تبين وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي ومعدل إجمالي تكوين رأس المال حيث بلغت القيمة الدالية للاختبار ٠,٠٣٧٥ وهي اقل من ٥%، كما يظهر معامل التقدير ٩٩٠,٧١٦٣ مما يعني ان الزيادة او النقص بمعدل إجمالي تكوين رأس المال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة او نقص بالنتائج المحلي الإجمالي الغير نفطي بمقدار ٩٩٠,٧١٦٣ بالمليون ريال سعودي. وايضا وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي والانفاق الاستهلاكي الخاص ويظهر معامل التقدير ١,٣١٩١٠٠ مما يعني ان الزيادة او النقص بالإنفاق الاستهلاكي بوحدة واحدة يتبعه زيادة او نقص بالنتائج المحلي الإجمالي الغير نفطي بمقدار ١,٣١٩١٠٠ بالمليون ريال سعودي. كذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي والتغير في المخزون مما يعني ان الزيادة في المخزون بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي بمقدار ٠,٦٢٦٧٣٦ بالمليون ريال سعودي، ووجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي وصافي الضريبة على المنتجات مما يعني ان الزيادة بصافي الضريبة على المنتجات بوحدة واحدة تؤدي إلى نقص بالنتائج المحلي الإجمالي غير نفطي بمقدار ٢,٢٧٤٢٢٨ مليون ريال سعودي. بينما افادت النتائج الى عدم وجود تأثير معنوي مباشر لصافي الصادرات

على الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي خلال نفس الفترة الزمنية، ولكن هناك تأثير إيجابي لصافي الصادرات بفترتي تباطؤ على الناتج القومي الإجمالي وهو ما يعني ان صافي الصادرات للعام الحالي تؤثر على الناتج القومي الإجمالي بعد سنتين تأثير إيجابي، كما يظهر معامل التقدير ٠,٠٥٨١٦٨ مما يعنى ان الزيادة او النقص بصافي الصادرات بوحدة واحدة يصاحبه زيادة او نقص بالناتج المحلي الإجمالي غير نفطي بعد فترتين زمنيتين قدره ٠,٠٥٨١٦٨ بالمليون ريال سعودي. وقد اكدت النتائج الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج المقدر وتبين أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي بدرجة ثقة ٩٥% من خلال اختبار Jarque-Bera.

٩-التوصيات:

بناءً على ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بزيادة الدعم المقدم وتطوير التكنولوجيا المستخدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانشاء مراكز لتنمية المواهب والمهارات الإدارية والتنظيمية لمساندة اصحاب هذه المشاريع الرائدة مع التركيز على تحسين التسويق لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويمكن فتح منصة إلكترونية لعرض منتجاتهم بشكل مباشر للمستهلكين. وكذلك توصي الدراسة بانشاء شركات كبيرة تتبنى أفكار الشباب الجديدة للمشاريع الواعدة والطموحة من وجه نظر المختصين، ومساعدتهم على قيام المشروع من حيث التخطيط ورأس المال مقابل نسبة من الأرباح، مع التركيز على زيادة الوعي في المجتمع بأهمية زيادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لما تحقيقه من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي، وبالتالي اقتصاد واعد ومزهر في المملكة العربية السعودية.



قائمة المراجع:

١. الأسرج، حسين (٢٠٠٦) مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر
٢. باشا، رايح حمدي وعبد الرحيم، وهيبة (٢٠١٣). تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، م (١٥) ع (٤) ص-ص (١٥٩-١٨٤).
٣. برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية- BIAC نمكن الابتكار
[برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية- BIAC](#)
٤. البنداري، محمود (٢٠١٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها - مجلة كلية الآداب مجلة دورية علمية محكمة.
٥. بنك التنمية الاجتماعية- <https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/projects/productive-loans>
٦. البنك المركزي السعودي- منصة البنك المركزي للبيانات المفتوحة - البيانات والتقارير السنوية - [التقرير الاحصائي \(sama.gov.sa\)](#)
٧. بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة - [/https://tamweel.smebank.gov.sa](https://tamweel.smebank.gov.sa)
٨. جبر، شذى، واخر (٢٠١٩) - دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق -مجلة كلية مدية العلم - مجلد ١١ -العدد ٢
٩. حمزاوي، محمد، واخر (٢٠١٣) ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية- المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية



١٠. الدلفي، عقيل (٢٠٢١) دور السياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ - مجلة الإدارة والاقتصاد - العدد ١٢٩.

١١. دهشان، أحمد (٢٠٢١) دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق.

١٢. زكي، رمزي (١٩٩٨)، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت: دار المعرفة .

١٣. صالح، اخرون (٢٠٢٢) دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في تمويل المشاريع الصغيرة لزيادة الإنتاج- دراسة ميدانية على المؤسسات المالية وأصحاب المشاريع الصغيرة - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - مجلد ٦ - عدد ٥.

١٤. صايل واخر (٢٠١٨) معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق مع التركيز على الدور التمويلي للمصارف الخاصة - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - مجلد ١٠ - عدد ٢١ - ص ١٨٤-١٨٧.

١٥. صندوق التنمية الصناعية السعودي -آفاق

<https://www.sidf.gov.sa/ar/ServicesforInvestors/Programs/Pages/AFAQ.aspx>

١٦. صندوق تنمية الموارد البشرية - [/https://www.hrdf.org.sa/about/about-us/about-hrdf](https://www.hrdf.org.sa/about/about-us/about-hrdf)

١٧. عقراوي، زكي واخر (٢٠١٥) - أثر الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت

للاقتصاد العراقي (مع الإشارة الى إقليم كردستان العراق) - مجلة جامعة زاخو - المجلد ٣ العدد ١



١٨. العميري، محمد، واخر (٢٠١٦) دور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها دراسة تطبيقية على المشروعات التي يربها صندوق المئوية بالرياض - المملكة العربية السعودية - المجلة العربية للإدارة - مجلد

٣٦- عدد ١

١٩. فرحان، محمد (٢٠٠٣) التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل - العلوم المالية والمصرفية - مصارف إسلامية.

٢٠. القاسمي فيصل، واخر (٢٠٢٠) - دور المنشآت المتوسطة والصغيرة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تعزيزاً للأمن الاقتصادي - المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢١. القضاة، مصطفى (٢٠٢٠) ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة ودورها في الحد من البطالة - جامعة اليرموك - المملكة الأردنية الهاشمية - المجلي الدولية لنشر البحوث والدراسات - المجلد الأول - العدد العاشر.

٢٢. مشروعك-صندوق المئوية

[صندوق المئوية - مشروعك \(mashroo3k.com\)](http://mashroo3k.com)

منشآت - الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - <https://www.monshaat.gov.sa/ssc>

٢٣. ناجح علي، منصور (٢٠٢٠) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية - دار المنظومة - المركز القومي للأبحاث غزة - مجلد ٤ - عدد ٩

٢٤. النعيم، عبد الله (٢٠١٥) المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية جهود المملكة العربية السعودية - المؤتمر الإقليمي " المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغير في البلدان العربية: الواقع والتطلعات -

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت



٢٥. الهيني، إيمان (٢٠١٨) دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن- جامعة البلقاء التطبيقية.

٢٦. الهيئة العامة للإحصاء - مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة - <https://www.stats.gov.sa/ar/919>

٢٧. الهيئة العامة للإحصاء (الكتب الإحصائية السنوية من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٢٢)

<https://www.stats.gov.sa/ar/823>

٢٨. الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة "منشآت"

<https://www.monshaat.gov.sa/ssc#accelerator-services>

٢٩. وزارة المالية - تقارير الميزانية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠-

<https://www.mof.gov.sa/Pages/default.aspx>